

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۵۵۷۱

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	تفسیر: التمام فی شرح تجرید العقاید و شرح قدیم
مؤلف	شمس الدین محمد دمنغانی
جلد	(۹۱۸) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب	۳
	۳۱۶۳۳
	۲۴۵۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی
۵	۹۱۸

کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۵۵۶۱

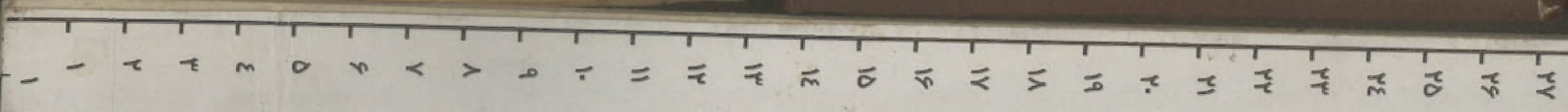
کتابخانه مجلس شورای ملی



کتاب: تشیید القواعد فی شرح تجرید العقاید
مؤلف: شیخ الاسلام محمد باقر
جلد: (۹۱۸) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب
۳
۱۵۵۶۱
۲۸۳۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی
۵	۹۱۸



۹

۴۷

۹۱۸



حک

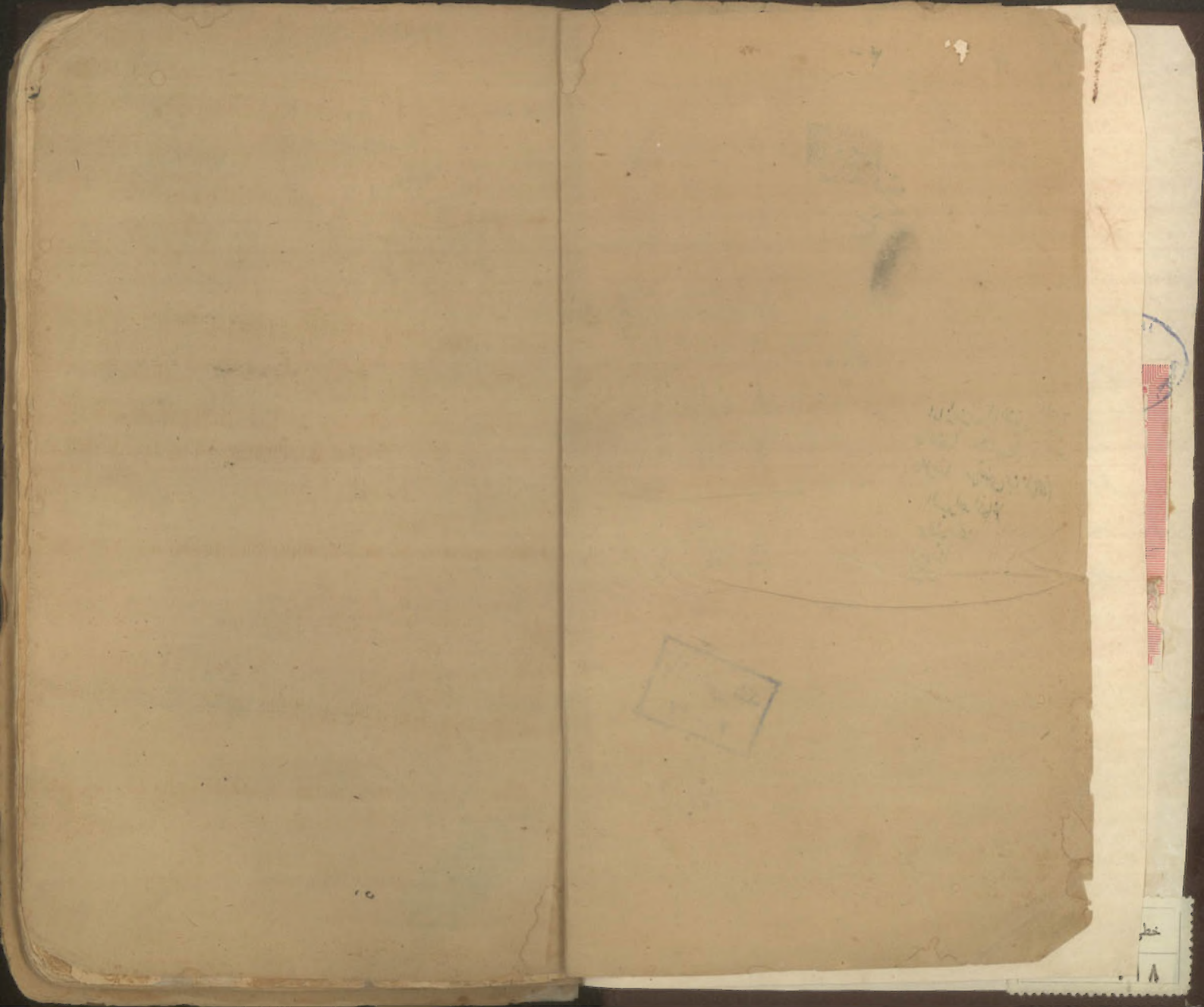
۶/۹۱۸

اما عندی واما الفیقا سیر
والفقا الطالسیر
والفقا مرقنی بوالرحوم
السید ابو النجاشی
مولاد وکنا
ویدنا
الشم

بازرسی شد
۶ - ۲۷

خط

۸



شيعه التجرد ملولانا الاعظم
شمال الدين الاصماني

ابن خلدون
 محمد بن عبد الله
 في تاريخه
 في تاريخه
 في تاريخه

دعای خود بخوان و بگو
الحامد لله رب العالمین

بسم الله الرحمن الرحیم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين المعصومين
المجتهدين الميامين
البررة الأئمة
الرضا العظماء
وآلهم أجمعين

و بعد از آن دعا را بخوان
در هر روز یک بار

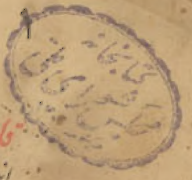
یا علی و یا عباس
یا زین العابدین
یا سید الشهدا
یا ابا عبد الله
یا امام حسن
یا امام حسین
یا امام رضا
یا امام جواد
یا امام مجتبی
یا امام کاظم
یا امام رضا
یا امام تقی
یا امام محمد باقر
یا امام صادق
یا امام جعفر
یا امام موسی
یا امام عقیلا
یا امام هادی
یا امام اسحاق
یا امام یحیی
یا امام مکی
یا امام نوح
یا امام شریف

و بعد از آن دعا را بخوان
در هر روز یک بار

یا علی و یا عباس
یا زین العابدین
یا سید الشهدا
یا ابا عبد الله
یا امام حسن
یا امام حسین
یا امام رضا
یا امام جواد
یا امام مجتبی
یا امام کاظم
یا امام رضا
یا امام تقی
یا امام محمد باقر
یا امام صادق
یا امام جعفر
یا امام موسی
یا امام عقیلا
یا امام هادی
یا امام اسحاق
یا امام یحیی
یا امام مکی
یا امام نوح
یا امام شریف

کتابخانه

[illegible]



نفسه الرحمن الرحيم

فان عقيب المصروف ذلك المجرى فهو الكون او في غير فهو الحركة وان كان المجرى
 بدون فاما ان لا يحتاج الى اكثر من جوهر واحد وهو المحسوس باحوال الحس
 اما بغير فالالوان واصلاها السواد والبياض عند بعض شئ عند المجرى السواد
 والبياض والحركة والبطيخة الخضرة وعند بعض جميع الالوان اصولها البياض
 فالصوت والحروف وهي كميات تعبر للمصروفات بسبب المبالغة في
 ثقل الطعوم ومن الحارة والبرودة واللوحنة والخلاصة والبرودة والحركة والبطيخة
 والنفوس النفاضة وانما سبب منها والما بالشم فالرديح وهي طيبة وكريهة والما
 بالشم فالاعتقاد وهو المثل والنقل والحركة والبرودة والبطيخة والبرودة
 والما ان يحتاج الى اكثر من جوهر واحد فان لم يحس شئ الى يديه فهو النافيت
 وان احتاج فان لم يمكن البنية بدون فهو الحيوة والافان امكن في جميع اجزاء
 البنية فهو الالم والافان لم يمكن مقوصا بعضه وهو القلب فهو القدرة وان
 كان مقوصا بعضه وهو القلب فان كان ميلا الى جذب شئ او دفعه فهو
 الارادة والكرامة والافان كان متوجها الى الحصول وجود او عدم فهو الشهوة
 والنفرة والافان ان يكون حكما على شئ من الموجودات بني او بنات او
 طلبا لذلك الحكم والما في موانع النظر والافان جازم وهو الاعتقاد فان لم يكن
 مطابقا فهو الجمل المركب والافان كان سبب يرجع في كل الاعتقاد فهو النظر
 شئ ان كان مكنسب والوجداني ان كان امر من الباطن مثل وجدان الخوف و
 العطش وان لم يكن بسبب فهو التقليد او غير جازم فان كان احد طرفه غائبا
 عند الحكم فهو الظن والظن الاخر هو الوهم وان لم يملك فهو الشك فانه
 استقام الموجودات على راي المتكلمين وما عدا ذلك لا يندون من الموجودات
 فاجتسم المحدث على هذا الراي اثنتي عشرة وجوه واحد منها جوهر وانما على غيرها
 قول الكون والالوان والاصوات والطعوم والبرودة والاعتقاد والحركة
 والبرودة والبطيخة والنبوسة والنافيت والحيوة والالم والقدرة والارادة
 والكرامة والشهوة والنفرة والاعتقاد والظن والنظر عشرة منها مقدون للبشر

لا



نفسه الرحمن الرحيم
 فاما بعد حمد واجب الوجود على نعمائه والصلوة على
 انبيائه وكرامته فاما في حجب الالوان فاما في حجب الالوان فاما في حجب الالوان
 على الخلق النظام مشي الى قدرته فاما في حجب الالوان فاما في حجب الالوان
 المجلد اليد وتوحي اعتقادى عليه وانه اسال الله والشدة وان جعله ذكرا
 الما كوسيلة يتجرى بها التوحيد رتبة على سبب مقاصد **اقول** لما كان حكم الكلام
 باخفا عن امور يعلم منها وما يتعلق به من الجوه والنار والبراط والميزان والبر
 والعتاب وذلك هو وقت على النبوة والامانة وما هو حقا على سبب المصانع
 وضمانه وهو متوقف على المحدث الذي هو الجوهر والعرض وتبع ذلك هو وقت
 على الامور العامة التي هي شاملة على سبب مباديها لاجرم رتبة على سبب مقاصد
 المقصود الاول في الامور العامة الثاني في الجواهر والعرض الثالث في اسات
 الصانع وضمانه الرابع في النبوة الخامس في الامانة السادس في المبادي والنفوس مقدم
 في سبب الموجودات الصانع قال المكلون ينقسم الى مالا اول الوجود
 وهو القديم الى ماله اول وهو المحدث والقديم هو كونه جازم وتعالى عن ضمانية
 التثابة هذه الاشاعة وهي القدح والبطوة والعلم والادراك والارادة والبر
 البصر والكلام وغيره قد جاء الحق ان الصفات ليست موجودة ولا معدومة
 مكنون القديم عند سبب سببها وتعالى فقط والمحدث الما في جوهره وهو الجمل
 حال فيه وهو العرض والافان ولاداك وقد استحال اكثر المتقين لانه لو ثبت
 لشاركه الباري تعالى فيه وقد خالفه في غيره فيلزم المركب ورومان الاشراك
 في العوارض لا سيما في السلب لا يقتضي المركب والمحدث ان لم يتصل التثابة
 فهو الجوهر العز والافان في جوهره عند الاشاعة وعند الحق الما في سبب التثابة
 جهة فقط فهو الخط والافان في سبب في جنتان فهو السطح والافان هو الجوهر وهو الما في
 كالمركب والجن والمواد وكشيت كالماء والارض والعرض ان لم يكن المحدث
 فهو الكون وهو الحصول في الجواهر ان كان عقيب القديم فهو الكون والافان

خسبها افعال الجوارح وبها الاصوات والاعمال والالام
 وخسبها افعال العيوب وبها الارادة والكرامة والاضيق والظن
 والنظر وقالت الحكمة والموجود اذا التفت اليه من ذاته من غير ان
 اليه غيره فلما ان يكون بحيث لا يوجد في نفسه او لا يكون فان وجب
 الحق تعالى الواجب الوجود من ذاته وهو الوجود الواحد لجميع الذي
 لا يتكسر بوجه من الوجوه لا يجب اجزاء المادية كالمثل في الفصل والجب
 اجزاء الوجود كالمبني والصورة والجب اجزاء المقدار كالمزج
 والجب اجزاء كالاتان المنقسم الى اقله والجب الصفات
 او ليس له صفات زائدة عليه وان لم يجب فهو الكيف فان لم يجب الى
 موضوع وهو المحل الذي لا يتصور له حال فهو الغرض والكم كماله ان
 محققا كجودا فهو المفعول وبها الموضوع مندرجان تحت المحل
 اما ان يكون مقترنا بصورة كجودا ان غارتها الى بدل فهو مفعول ظاهر
 وبه مفعول عالم الكون والف واما مقترنا بصور لا يجوز ان غارتها
 الى بدل وهو مفعول الانفال او حالي جودا فهو مفعول صوري
 وبها الغرض مندرجان تحت الحال والصورة اما ان يكون له
 والقوة كجودا كجودا وهو الصورة الجسدية المشبهة او لا يكون شاملا بل محقق
 بعض وبه صورة توعية او يكون مركبا مكملا عنها وهو الجسم الطبيعي
 وسواء اول وسواء الاجسام العالية التي هي الانفال والكمالات
 ثانيا وسواء اجسام عالم الكون والاشياء وما يكون في جوف ملك القمر
 وبها اما بساطة وهي العناصر الاربع التي هي النار والهواء والماء
 والارض او مركبات وهي المواليدين التي هي المعادن والنبات والحيوان
 والمعادن اما غير ذرية وهي الاجساد السبعة الذهب والفضة والنحاس
 والاسبر والحداد والفلز والياصيني وذاتية وهي غير الاجساد وهي
 اوتار ونكس وغيرها فالارواح هي الزئبق والكفس من الزئبق

والارواح

والكبريت وغيرهما القابضات للاملاح والزجاجات والنباتات ان كان
 ساق فهو الشجر والا فانجم وكل منها اما شجر او غير شجر والحيوان اما ناطق
 وهو السباع والوحوش والطيور والبهائم والخزائن وغيرها او لا يكون مملوا
 حالا ولا مركبا منها وبها الجود وهو ما يدرج بالاجسام وتنصرف بعضها في
 النفس فكيفه وبها المتحركات بالمالك وانما نية وبها المحلقة بالبدل الانسان
 ولما غير بد وبها العقل وهو عديم عشرة الاجزاء من النفاذ وبها الصورة
 بعضها يثبتون في العقل والنفس اعراضا وبها رويها رويها العرض
 اما ان ينقض النسبة لذاته وهو الكرم والنسبة والاعراض والنسبة ولا يذا
 ولا ذاك وهو الكيف والكم اما ان يكون من اجزاء المفرد ومفرد مشرك وهو
 المنفصل ولا وسواء المنفصل والكم المنفصل اما ان ذات اي يوجد اجزائه
 معا وسواء الحظ ان القسم حدة واحدة فقط والسطح ان القسم جهتين وبها
 انتمدعي ان القسم الجهات الثلاث او غيرها والذات وبها الزمان وبها مقدار
 الحركة والكم المنفصل هو العدد والكيف اربع انواع الاول الكيف الجسدية
 بالحد الحواس الجسدية اما بالبرزخا واللوان والاضواء اما بالسبع فالاصوات
 والحروف ولما بالذوق فالطعوم التي ذكرنا واما بالشم فالعواجم واما
 باللمس فالحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والصلابة واللين
 والتمالي الكيفيات النفسية وبها سرعة الزوال وبها حال مثل الريح
 والنف والجلد والحر والبريد والشمس وغيرها وبها القوة من الكرم
 مثل الاخلاق الحميدة والذميمة كالبرقة والبرص والجنون والحمية وغيرها
 والذات الثلاث المتميزة وسواء ما يقع شي وسواء القوة كالمضي جودا ولعل
 اثر وسواء القوة كالمزاجية والاربع الكيفيات المحسنة بالذات اما باللمس
 فمثل الخفاء والاستقامة والترتيب والتمثيل واما بالمتصلة فكما ذكرنا في الاثر
 في العدد وجميع الكيفيات قابلة للشدة والضعف والاعراض النسبية
 الاول الاضافة وهي النسبة المتكثرة اي النسبة المشابهة لكل منهما بالقياس

سواء الانسان او غيره ناطق

الى الاخرى لا بوجه والبنوة الاخوة والسلمية وغيرهما التي لا يثبت
 المتكلم الى الثاني الثالث ويثبت في نسبة الاشياء الزمانية الى الزمان والى
 طرفه عن الثاني الرابع الوضع وهي نسبة بعض اجزاء الشيء الى البعض الى الامور
 الخارجية كماله كس والقيام وغيرها الى المسالك وهي نسبة الشيء الى المحيط
 به يتصل بانتمائه كالتنس والتميم والتميم والتميم ان يتصل به الماهية كما في قوله
 الخارج ان يتصل به الماهية كما لا يتصل به والاكسار والاكسار الخارج الى
 الموجودات عند عدم غيره كونه وكنه وان وكنه ووضع واما
 وان يفعل وكنه وان يفعل وتقع في بيت وهو غير الحس الطيف معبره لو كان
 غير الحس الطيف واما الحس الطيف واما الحس الطيف واما الحس الطيف واما الحس الطيف
 لكن لم يدرج تحت غيره فلما يكون نقض وعند المتكلمين اكثر من هذه الاقسام
 ليست بموجودة وعند المحققين كلها موجودة بعضها في الاعيان وبعضها
 في الازمان **قال** المقصد الاول في الامور العامة وفيه فصول للقول
 في الوجود والعدم ولقد بدأنا بالثابت العن والحق العن والحق العن
 ان تجربه وتقيضه او بغير ذلك لا تشمل على دور ظاهر بل المراد تعريف
 اللفظ اذ لا يثبت احرف من الوجود **القول** رتب الكلام في الآلة
 العامة اعني الشاملة لجميع الوجودات اذ اكثرها على بله فصول وذلك
 لانها بالاسبق في الوجود والعدم واحدا لهما وفي الماهية والماهية
 وفي الماهية من الماهية والوجود والعدم واحدا لهما اعني العلم والمعلوم
 التفصيل الاول في الوجود والعدم وذكر فيه اثنا عشر مة الاول في الوجود
 قال وتحدد بها اي تحديدا للممكن الموجود بالثابت العن والمعلوم
 بالحق العن وتحدد الحكم الموجود بانه الذي يمكن ان يخبر عنه والمعلوم
 وهو ما لا يمكن ان يخبر عنه وبغيره مما يمثل قولهم الموجد وهو الفاعل والمعدوم
 هو المنفصل يستعمل على دور ظاهر وهو الدون كونه واحدا لكل من الموجد
 الثلاثة للموجود يعرف بالموجود وكل من الموجدات العامة للمعدوم يعرف

وان يفعل
 في امر كمال
 لكن لم يدرج
 السبب

المعدوم

بالمعدوم فلا يكون هذه التعريفات بحسب الحقيقة وهو ان يكون حقيقيا وفي اللفظ
 بان لا يجوز له من حيث هو تعريف بغيره والاكسار باطله ضرورة استعمال اللفظ
 وقد عرف ذلك في المخطوط بل المراد بهذه التعريفات تعريف اللفظ واعني به
 ان يكون ما وضع اللفظ بانائه معلوما من حيث هو مجهولا من حيث هو مدلول
 اللفظ نعرف ذلك الشيء من هذه الحقيقة به من حيث هو مدلول اللفظ آخر
 عرف انه مدلول له بالتعرف على غير الوجود ليس بدورا فلهذا تعريف
 هو مدلول اللفظ عرف كونه مدلول له لا يوقف تعريفه على الشيء من حيث هو
 مدلول لللفظ لم يعرف كونه مدلول له واريد تعريفه معرفة من هذا الوجود والوجود
 البديهي كونه تعريفها بحسب اللفظ اذ الشيء المعلوم بالبداهة جاز ان يكون مجهولا
 من جهة انه مدلول لللفظ نعرف بلفظ اخر اشتهر واظهر منه وانما يكون المراد
 التعريفات للوجود والعدم التعريف بحسب اللفظ اذ لا يثبت تعريف
 اعرف من الوجود فمتبع تعريفه بحسب الحقيقة لا متبع تعريفه بالشيئية
 وبما ليس به في المعرفة وبالاخص ولا متبع تعريفه بحسب اللفظ اذ لا يثبت
 الوجود من حيث هو مدلول لهذا اللفظ مجهولا وان كان اعرف من غيره
 من حيث هو متبع تعريفه بالاعتبار الاول وانما لا يمكن تعريفه بحسب الحقيقة لانه
 بداهة المتصور والبداهة هي متبع تحصيله لا متبع تحصيل الحاصل اعلم ان اللفظ
 يمكن تعريفه بحسب اللفظ وتسع بحسب الحقيقة والكليات يمكن تعريفها بها
 والافانط المراد في تفصيل التعريف بحسب اللفظ ان كانت اشتهر وان
 تصلح للتعريف بحسب الحقيقة وقول النص وتحدد بها الثابت العن والحق العن
 مستدرك اذ الوجود والعدم لم يعرفا بها بل الموجود والمعدوم عرفا بها لانهما
 الوجود والعدم فعرفنا في ثبوت العن وبغير العن ويمكن ان يقال لما كان
 الوجود والعدم مساويا للموجود والمعدوم في المعرفة والجهالة عند تعريف
 معنى صيغة المفعول كان بطلان تعريف الموجود والمعدوم بما ذكرنا والافانط
 بطلان تعريف الوجود والعدم بثبوت العن وبغير العن فذلك لم يتح

وهصل عندنا عما زائد يلزم ان يكون الوجود محض باليس هو وجود او عدمه
 محض نفسه واما يلزم ذلك انه لو كان الوجود سوا الوجود مع سائر الاجزاء وممكنه
 لكان ان يكون الوجود اجزاء اجزاء فلا يلزم ان يكون محضاً لما حذرنا ان
 الاجزاء عقوبات له ولا يكون جوا من الوجود حتى يلزم تقدم الشيء على نفسه
 او يكون الوجود محض باليس هو وجوده لا يقال ذلك ان كل احد من الاجزاء اوصافه
 الوجود يكون الجميع داخلها ايضا فلا يكون جميع الاجزاء الذي هو وجوده
 لانما يقول لانما انه اذا كان واحداً داخلها يكون الجميع داخلها ايضا فلا يكون جميع
 الاجزاء الذي هو وجوده داخله نفسه لانما يقول لانما انه اذا كان كل واحد داخلها
 فليس اذ انهم على كل واحد من الجميع واما لو كان ما ذكرتم فلو لم يلزم من جميع
 الكميات وسواء بالضرورة سلطنا ان يتبع التعريف باخره لكن لانما ان
 التعريف الرسمى باجل قوله لانه سوفت على العلم بالمتساواة فالتساوي لا يلزم
 يتوقف على المتساواة في نفس الامر لا على العلم بها فسلطنا ان يكون العلم بالمتساواة
 لا يتوقف الا على تصور الشيء بوجه ما وتصور ما عداه بوجه ما لا يلزم الدور
 ولا الاطراف بالامور الغير المتساوية **قال** وتردد الوجود في حال الجرم
 بخلق الوجود وانما هو مفهوم تعقيد وقبوله التعريف بخلق الشرية **قال**
 لما فرغ من بيان تصور الوجود وشرع في بيان اشراكه اعني جمهور المتكلمين
 على ان الوجود مشترك بين جميع الموجودات معنى وفالعلم الاشعري في
 وزعم الى ان وجود كل شيء عين ما سببه فلا اشراك الا في لفظ الوجود
 واختار المحقق يجب الجمهور واضح علمه بوجه بله تبيينه كما ذكره في الكلام
 الا اوله لو لم يكن الوجود مشترك بين جميع الموجودات لتردد الوجود
 فيه حال تردده في الخصوصات والى ربطه بالمالا انه فلا انه لو لم يكن
 الوجود مشتركاً لكان محسباً سوا ان كان ذاتاً لخصوصات او عرضيات وعلى
 مقتضى من يلزم من التردد في الخصوصات التردد في خصوصيات استلزامها
 في اشتداد ذاتية المحسبته واما حاشية والبيان بطلان السال فلا يلزم
 بالوجود مع التردد في الخصوصات وذلك لانها اذا جرت بوجه ممكن جرت

بوجه وحده مع التردد في ان علمه واجبه او ممكنه هو صيرورة في الوجود
 اشار بقوله وتردد الوجود في حال الجرم بخلق الوجود الى وتردد في الخصوصات
 حال الجرم بالوجود المطلق وعلى الشرية ان لا ينفك اشراك الوجود في الخصوصات
 فان قيل فلو ان الوجود لا يكون مشتركاً بين جميع الموجودات لكان يكون
 مشتركاً بين بعضها وسواها مشتركاً ووجود الباري مع كونها لوجودها مشتركاً
 فلا يتم الشرية اخبر بكون التردد في ان العلم هو صيرورة في حال الجرم بوجه والى
 احب بان يخرج لا بغير التردد في ان العلم واحداً وممكنه حال الجرم بوجه والى
 ليس كذلك والوجود الثاني ان مفهوم تقييد الوجود اجزاء السلب متحدي
 جميع المتساويات المعهده فلو لم يكن مفهوم الوجود ايضا واحداً والا
 لبطل المحر العقل من الوجود وتقييد فاقيل لا يلزم ان مفهوم السلب
 على سلب كل شيء مفهوم محال فليس سلب شيء متبايناً لا محال ذلك السلب
 بان سلب كل شيء كان مما لفظ السلب فلو لم يكن كل من السلبين مشتركاً
 في مطلق السلب ضروريه صحت حمل مطلق السلب عليهما الدلالة على الاشراك
 ومن توهم ان المحر انما يتحقق بالنسبة الى الوجود الخاص والعدم الخاص فقد
 افطروا ذلك لا اذ قلنا ذلك ان يكون موجوداً بوجه والخاص او معدوماً
 بعدد الخاص لم يجزيم العقل بالافصاح بل يطلب تساويهما في وجودهما
 اما ان يكون موجوداً او معدوماً فان العقل لم يطلب تساويهما في وجودهما
 ان التسميم الخاص الذي يقبله العقل انما يكون بالنسبة الى الوجود والمطلق
 وعدمه فبقوله انما هو مفهوم كل منهما اجزاء المتساوية الى الوجود ومثل الشيء
 الى الواجب والى الممكن ووجود الممكن الى وجود الجرم والوجود ليس مشتركاً
 مشتركاً عن الاقسام ثانياً فيسبب لانما انه يلزم من قبول الوجود والشيء كونه
 مشتركاً بين الجميع بل من البعض اذ تصديق تولد العالم انما واجب او ممكن
 ولا يلزم كون العالم مشتركاً بين جميع الكميات لكون البعض غير عالم وكذا
 يلزم تسميم كل من اللاتين بينهما عدم من جهة الى الاخر مع عدم الاشراك

الاشراك في الوجود
 مشتركاً بين الجميع
 مشتركاً بين البعض

بين الحق كقولنا الحيوان اما بعض او غير بعض والا بعض الماهيات لم يتصور وجودها
 ايجاب ما لم يكن من قبول الشيء التام الى جميع افرادها كما يكون مشتركاً بين
 اشياء اشياء والوجود وقيل التام كذلك فوجب اشراك من الحق واعتبر
 على هذه الوجوه بان الاشراك الذي نرى فيها من حيث اللفظ لا من حيث
 المعنى وهو باطل لاننا لو قلنا اننا نرى عن لفظ الوجود ونظراً الى مفهوم
 الوجود علمنا الاشراك المعنوي وهو علم ان هذه الوجوه تليها بالوجود
 اذا اشترك الوجود من حيث المعنى بل باليدى لا من حيث على اللفظ
 بل قد يكون بعضه متعلقاً بالشيء بالشيء الى بعض الاذنان او قد يكون ان
 يشترك بعض الاذنان الجزم بالشيء الواحد من طرفي ذلك البدن بل قد
 يصور في ذلك البدن على الوجه الذي يوقف عليه الجزم فالنفس والملك
 فيها ذكر في بعض النسخ على كثير من **قال** تيقنا الماهية والاعتد
 الماهيات ولم يتصور اجزاءها ولا شكاً كما تعقلنا الحق الامكان ونادى
 الجمل والخاص الى الاستدلال واستدلالنا نحن وتركيب الواجب **قال**
 لما فرغ من بيان اشراك الوجود وفرغ عليه كونه متعلقاً بالماهيات التي لها
 عليها والمغايرة وان كانت لا تنفصل عن الماهيات ان يكون زائداً لغيرها
 ان يكون داخلها في الماهيات لكن اراد بالمغايرة بينهما الزيادة ولو
 متعلقاً بالماهية ان يكون زائداً عليها وهذه الدعوى غير درية لم ندر
 فيها احد الا لا شعري ومن تابع فانهم قالوا وهو كذلك عين باسمة
 والحكاية قالوا ان وجود الواجب ليس زائداً عليهم قالوا ان الوجود والمطلوب
 متعلق على الوجودات بالمشكك يكون زائداً عليها فالوجود والمطلوب
 عندكم زائداً على وجودها الخاص الذي هو حقيقة واجبة المص على ان الوجود
 زائد لوجوده بتبعية الوجود الاول متصور ان الوجود زائد على الماهيات
 لانه لو لم يكن زائداً لكان في ذاته شيئاً او داخلها فيها كمالاً سواء كان الاول
 لو كان في نفسها وسواء من الموجودات فليعلم ان يكون انفساً متحدة فيكون

والا لكان

والا لكان في تلك الوجود لو كان في جزء من الماهيات لم يتصور وجودها
 والى ان طريقتي الملازمة ان الوجود لو كان داخلها لكان ام الماهيات
 اذ لا ان العلم به يكون شيئاً يكون الا نوع الماهيات من غير ان يكون
 بعضه مقبول موجوداً والا لتقوم الموجودات بالعدد وهو موجود وادراكه
 موجودة والغرض ان الوجود وجب الوجودات فليعلم ان يكون المقبول
 من الاجزاء مع المقبول وكذلك بقول المقبول فليعلم ان يكون الماهيات
 اجزاء غير متساوية فليعلم عدم اختصاصها بالماهيات وبما كان باطلاً في الثاني
 فكان اجزاء الماهيات لو كانت غير متساوية لزم اشتراح تحقق الشيء من الماهيات
 لان تحقيقها ج متوقف على تحقق اجزائها الغير المتساوية الذي هو حقيقة
 اشتراح تحقق الامور الغير المتساوية المتفرقة في الوجود فاما قيل ان اراد
 الحكم جزئياً وسواء ان يكون الوجود زائداً في بعض الماهيات فليعلم ان اراد
 كلياً وسواء ان الوجود زائداً في جميع الماهيات فليكون تقييدها وتوحيدها
 الوجود ليس بزيادة في جميع الماهيات مرة فليعلم ان يكون زائداً في بعض
 وتساوي البعض وجزء في البعض فليعلم ان يكون زائداً في الماهيات
 ولا تكفيها من اجزاء غير متساوية ويجب بان اختلاف الوجود في الوجود
 والتبعية واليدى قول غير متصور لانه ان اتفقت الوجودات فليعلم ان يكون ذلك
 في الحق وان اتفقت الوجودات المتساوية واليدى كذلك فليعلم ان يكون
 لانه وجب الاستدلال منها وانما يلزم ان يكون من الماهيات المتساوية
 وسواء ممتنع لانه مشتركك ايجاب ما ان كان مشتركاً يكون زائداً في جميع
 وسواء المطلوب الوجود الثاني ان تعقل الوجود متعلق بالماهيات
 متعلق بالماهيات والاعقل وجوداً للشيء والمخرج فلا يكون الوجود في نفس
 الماهية ولا داخلها فيها ولا لا شيئاً مشتركاً فليعلم ان يكون زائداً في
 تعقل الماهية كيف يتفكك عن تعقل وجوده في نفسه في تعقلها بيان من
 وجوده في الوجودات فليعلم ان يكون غير متعلق وجوده في الوجودات في الوجود

فليعلم ان يكون زائداً في الوجودات في الوجودات

غير وجوده في النفس بالاعتبار بالانفعال غير العقل بل كان عينه بالاعتبار
 في بعض الصور في تيسر الامر ان العقل الماسية مع العقل عن وجوده في الذهن
 فانه كلما تشغل الماسية في الذهن قتل وجوده في نفسه الماسية يجب ان يكون
 قتل الماسية مستلزما لقتل وجوده بالاستقلال السكت ان الماسية موجودة
 عند تشغلها في الذهن اذ يستحيل السكت في انحاء الشيء لقوة عند تشغل
 الذهن وليس كذلك فان العقل باسنة الماسية وغربا ونشك في وجوده في
 الخارج والاعتبار في تيسر الامر ان يكون الماسيات التي لا تتغير بتغيرها
 غير متغير عن العقل الوجود فلا يتم العقل الذي ذكرتم على كونه زائدا عنها
 يجب ان يكون على قدر الاستعداد لا يكون كذلك وعلى قدر الاستعداد فيكون
 زائدا كما ذكرتم الوجود الماسية ان الاستعداد لا يتحقق لان بعض الموجودات
 مركبة وكل مركب متعلق في اجزائه التي هي غير وكل متعلق في الغير يمكن
 ولمن من تحقق الاستعداد ان يكون الوجود زائدا لانه لو كان نفس الماسية كلها
 منها لم يكن نسبة الماسية الى سلبه على التسوية فلما يكون الماسية ممكنة
 فلا يتحقق الاستعداد الوجود الزائده لو لم يكن الوجود زائدا لكان نفس الوجود
 والاول بطلان لم يكن محل الوجود على الماسية فائدة والثاني بطلان قول
 المحرم موجودا في بعض موجود والماسية موجود في مستقيمه فانه محتمل
 لم يكن محتمل قبل الخل اما المازية فلما لم تكن في نفسها لكان قولنا الجهر
 موجودا في قولنا المحرم هو الوجود موجود ولا شك في عدم فائدة
 مثل هذا القول في انفسا على لانه لو كان جزا لما توقف حده على الماسية
 على الاستعداد في غير وقت عدم توقف على الذات على الاستعداد لانه
 بطلان فانه يحتاج في كثر من الماسيات الى الاستعداد في عند فعل الوجود عليها
 الوجبة الماسية لو لم يكن الوجود زائدا لكان التناقض عند سلبه عن الماسية
 او مركب الواجب والثاني باطل في نفسه ضرورة استعدادها في فعله ترك الواجب
 الوجود اما المازية فلما لم تكن في نفسها لكان قولنا الماسية ليست بوجوده

نفسه

منه بغير قول الماسية بانيته او الموجود في وجوده وهو متناقض لو كان
 واحدا وهو مشترك بين الواجب والممكن فيعلم مركب الواجب **قال**
 وقيل ان الماسية من حيث هي فريضة في التقدير **قول** هذا جواب
 عن دخل متغير وجوده لو كان الوجود زائدا لكان الماسية غير موجودة في
 نفسها ويكون الوجود قائما بالحدود وهو غير توحيد الجواب ان يقال
 الوجود قائم بالماسية من حيث هي لا بالماسية الموصوفة بالوجود والوجود
 لا يقال الماسية من حيث هي لان يكون موجودة او معدومة اذ لا وجود
 فيها فان كان الاول يلزم وان لا يقوم الوجود بها لاستحالة قيام الوجود
 بالموجود وان كان الثاني يلزم ان يقوم الوجود بالموصوفات في نفسه وهو
 لا يقال الماسية من حيث هي ليست موجودة ولا معدومة على معنى
 يقوم الماسية من حيث هي ليس احدتها ولا اقلها في نفسها لان
 معنى ان يقوم الماسية متعلق في احدتها فانه فيسبب التعلق في الماسية
 يلزم لو استعملوا في قيام الوجود بها على معنى ان زيادة الوجود على
 الماسية في العقل لان التضاف الماسية امر على السبب كما تعارف في غير
 فان الماسية ليس لها وجود منفرد ولها وجودها الماسية بالوجود وجودا في نفسها
 اجتماع العقول والاعتبار في الماسية في ذاتها تكونها وجود
 والماسية التكون فائدة لوجوده عند وجوده في العقل فقط فلا يكون الوجود
 امرا زائدا في العقل **قال** وهو ينقسم الى القسمين والمخارج والى
 بطلان الحقيقة **قال** لا يفرق من سبب كون الوجود زائدا في سبب في بيان
 انقسامه الى القسمين والمخارج واعلم ان الوجود في القسمين قد سبب في بيان
 انقسامه الى القسمين اثبتوا وارجح المصنف بان يكون الماسية وجودا في القسمين
 لعلنا نقسم الماسية في بيان حكمها على ما صدق عليه الموضوع في اعتبارها
 ان يكون موجودا في الخارج اذ لا في بطلان المازية فلما لم يكن الوجود
 ان من لا يفرق الوجود في الخارج في المازية الماسية المستندة لوجود الوجود ع

سواء كان في مكان أو متغيرا ليس في هذا المقصود عندنا ان نقل
 فافتران المعلوم لا يشترط في الخارج فلا يكون شيئا **قال** وكيف يتحقق بدون
 اثبات القدرة والاشارة بالانحصار وانحصار الموجود مع عدم تعقل الزائد
القول ان المعلوم بان المعلوم شيئا قدما يتبعه القدرة ومنه القدرة الموفرة
 وتثبت ايضا ان انحصار الماشية بالشيء غير ثابت في اللاحق بل يلزم
 اعتباري لانه لو ثبت مع اللاحق ان كان متصفا بالثبوت فانحصار الماشية
 ايضا يكون ثابتا فيلزم التسليم بوجوه واذا عرفت ذلك فاعلم ان انحصار
 قال كيف يتحقق الشيء بدون الوجود الى كنه يتحقق ان المعلوم شيئا
 القدرة واستلزام انحصار الشيء بالشيء في اللاحق لان المناقاة بينهما متعقبة
 وذلك لانه على قدر تحقق الشيء بدون الوجود انقل القدرة لانه لو تحقق
 في الذات او في الوجود او في انحصار الذات بالوجود والاشارة
 باسمه فاعلم ان الاول فلان الذات ثابتة في العدم متعقبة من القول
 ولما السام في فلان الوجود عندهم حال والحال غير متعقبة ولما السام
 فلان الانحصار متعقبة في الخارج فلا يثبت القدرة فيه واذا بطلت الاشارة
 باسمه استلزام القدرة فالتعقل يتحقق الشيء بدون الوجود في اثبات القدرة
 واستلزام الانحصار والاشارة في ما ت فاسم الاول قوله وانحصار الموجود مع
 تعقل الزائد الى كيف يتحقق الشيء بدون الوجود مع انحصار الموجود الى ما
 تاجه مع عدم تعقل الزائد على ان يكون في اللاحق في ابريق اخذ الى
 على عدم تحقق الشيء بدون الوجود وتقرر ان التعقل بخلق الشيء بدون
 الوجود مع انحصار الموجود مع عدم تعقل الزائد ما لا يجتمعان والاشارة
 فاستلزام الاول المانع الاجماع فلا بد من تحقق الشيء بدون الوجود لثبوت العدم
 اشياء غير متعقبة كل ما عليه فوجوه كما هو مذهبهم والاشارة هو الوجود
 لعدم تعقل الزائد على ان يكون في اللاحق فلو كان في الماشية من الماشية
 ثبوت الماكون فيكون له ما وجده الماكون هو الوجود فاسم وجوه
 غير متعقبة

فلان

فلا يكون الماكون متعقبا ان متساويا ضرورة عدم تماثلها ولما يثبت
 الثاني فلان عدم تعقل الزائد على ان يكون في اللاحق في ضرورة وجود الماكون
 ثابت عندهم **قال** ولو اقتضى التسمية الثبوت عين الزم من محال لا
 الامكان اعتبارا من محض ما وافقونا على انشاء **القول** لا يمنع من التسمية
 على ان يقال في محضهم شرح في ابطال حججهم على ان المعلوم شيئا يتعقبت ثبوت
 اما الجواب الاول فتعذر ان المعلوم متعقبة وكل متعقبات فالعدم ثابت
 اما التعقبي فينبغي ان من وجوه الاول ان المعلوم معلوم والمعلوم معلوم
 ان المعلوم مراد والمراد متعقبا لاشارة ان المعلوم متعقبة والمراد متعقبة
 ولما الكبرى فلان التسمية ثابتة للتعقيد وتثبت الصفة الموصوف في ثبوت
 الموصوف وتعللها بالمتعقبات الكبرى بان قال الماكون في كل متعقبات
 في اللاحق فلان التعقيد لا يقتضي الثبوت عين والاشارة من محال لا
 لان المعلوم المتعقبات لانه كثر في الباري واجتماع التعقيد في غير ما
 متعقبة وهذا عن البعض فلو اقتضى التسمية الثبوت عين الزم هو في الماكون
 المتعقبة ومن غير ثبوت في اللاحق بالاشارة ولان الخيارات التي تتركبها متعقبة
 فلو اقتضى التسمية الثبوت عين الزم هو في اللاحق ومنه عدم ذلك
 الوجود متعقبة من غير فلو اقتضى التسمية الثبوت عين الزم هو في اللاحق
 ووجوه الحجة الثانية ان المعلوم ممكن وان كان في اللاحق في اللاحق
 قول لا يمكن ان لا وان كان في اللاحق في اللاحق في اللاحق في اللاحق
 اضافي والاشارة في سبب في محال يقوم به فلا يكون حوصرا فيكون حوصرا فلا بد له
 من محال ثابت لاستلزام قيام الصفة بالاشارة ولا يجوز ان يكون محال فيكون
 لاستلزام قيام الصفة بالاشارة في غير محال فيكون الماكون في اللاحق في اللاحق
 الماكون بان الماكون امر متعقبات في اللاحق في اللاحق في اللاحق في اللاحق
 لما وافقونا على انشاء متعقبات الكبرى في اللاحق في اللاحق في اللاحق في اللاحق
 وسواء في التسمية والعدم في اللاحق في اللاحق في اللاحق في اللاحق في اللاحق

است

في

الشيء والوجود شرع في حق الحال والشيء ابراهيم والشيء من المثل والام
 الخمين اولاً والآخر ابراهيم وحدودها بانها صفة لها وجودها ليست موجودة
 ولا معدومة فيكون الثالث عديم اعم من الموجود ومطلقاً والمعدوم من الشيء
 وسويهما بالضرورة ولان العقل ينشئ بين الواسط بين الوجود والمعدوم
 الوجود ويرادف الشبوت والعدم يادف الشئ ولا يتعدى بين الشبوت والشئ
 فلا واسطة بين الوجود والعدم والوجود لا يرد عليه الشئ والكل على شئ
 ونحو قياس العرض بالعرض **قال** لما ابطال الحال شرع في ابطال
 شئها الاول ان الوجود صفة قائمة بالموجود وليس لوجوده ولا لشيء في غير
 في الوجود في وجوده ولفظ الشئ والعدم لانه لا ينصف بشئها
 بان الوجود لا يرد عليه من الشئ وس قولنا الوجود لانه ان يكون موجوداً
 او معدوماً لا يستلزم انضمام الشئ الى الموضوع به وبما فيه ادما هو اقل
 السوداء اسوداً او ابيض وليس سلكنا ان الوجود يعتبر هذه الصفة
 ففهمنا ان الوجود موجود في الذم فلا يكون قائماً بالموجود في الخارج
 يكون حالاً تحت التامين السواك مشترك في السواك والونية والحال
 في فعله المحقق فان وجد كل من الجبر في العضل فلا بد ان يتقدم
 بالافراد لا امتنع ان يمتنع منها حقيقة واحدة فيلزم تمام العرض بالعرض
 وان عدنا اوجدها لزم ركيب الموجود من المعدوم وسويهما فيكون كل
 ليس بوجوده ولا معدوم وبما وصفنا تماماً بالسواك والموجود وتكون
 حائزين احاب عندنا كل واحد منهما كل واحد ثابت في الذم فلا
 عليه هذه الصفة حسب الخارج اذ لا يتقبلها وتحت الشئ يكون موجوداً
 في الذم فلا يكون قائماً بالموجود في الخارج فلا يكون حالاً وانما على تقدير
 ان يكون كل واحد منهما موجوداً او احدهما قائماً بالآخر لم يلزم منه واحد
 بجز تمام العرض بالعرض **قال** ونحوه انما الحال في شئها **قال** اي نوقف
 مشبهة الحال في تجزيم الدالة على شئوت الحال في الحال مستهالة لو كان تجزيم

لهم ان يكون

لزم ان يكون الحال حالاً اخرى ولمزم الشئ ذلك لان ما ينصف تجزيم
 ان توهم الله وجدنا حقائق مشتركة في بعض اتيانها ونحوه في بعض
 الاخر ولما لا الاشتراك في غير ما بالاضيقا ومنه ليس بوجوده في الحال
 معدومين ولا يكونان وحينئذ في شئ الموجود فيلزم الحال في شئ
 عليهم الحال في شئها فان الاحوال عديم متكررة وشئها مشترك
 الحال في شئها بما بالاشياء فيكون لكل حال امر مشترك وامر مشترك
 وبما ليس بوجوده في شئها عديمين ووصفنا الحال فيكون الحال
 حالاً اخر وتسلسل الحال انما يلزم ان يكون كل منهما حالاً لان
 تمامه معدوم وليس كذلك لان كل منهما قائم بالحال والحال ليس موجوداً
 لانا نقول لاشئ قائم بوجوده وبما لا مشترك والاضيقا
 قائم بذم الموجود فيكونان حائزين **قال** والعذر بقول
 المثال والاشياء والاشياء والاشياء **قال** المثالون بالحال
 اعتدوا عن النقص بوجوه الا والاشياء مشترك الاحوال في الحال
 والاشياء وسويهما في شئها عندنا من خواص الموجود الساتر انما يلزم
 العس وسويهما يكون الحال حالاً اخرى الى غير انهما به ونقول لم تعلق العقل
 بذا الشئ ما وجب بطلان الاعتقاد الا ولي بان نقول كل امر في العقل
 اليها قائماً انه يكون المتصور من احدهما هو المقصور من الاخر ويكون المقصور
 من احدهما متافراً للمقصود من الاخر والاشياء في المثالين والاشياء
 سوا المثالين والاشياء في شئها واذ كان كذلك فلو ثبت للاخر ان
 كان المقصور من احدهما هو المقصور من الاخر كما في المثالين والاشياء
 كما ان ذلك كانت الاحوال مشتركة في المثالين ومثلاً به بالاضيقا فيلزم
 الحال الذي ذكره واما في المثالين الثاني فيسويهما الشئ في شئها
 كان العس جازماً لما استعمل على شئها الصانع القديم لا اعتباراً له
 الى ابطال الشئ **قال** فيبطل في شئها من شئها وارتب الغير

في العدم واستفاد تأثيره في ثباتها واحتمل في ثبات صفاتها
 في الوجود وتغايرها في غير الوجود واثبات صفات العدم بكونه معدوما وانما
 وصفه بالعدم ووقع السكت في اثبات الصفات بعد انقضاء بالعدم العلم
 والحيوة **الحل** لا يثبت القول بان العدم شئ والقول بان لا شئ في
 ان ما هو من ثبات القول بهما ايضا وقد ذكرنا اول ذوقا للقول بان
 العدم شئ منها معنى الذوات الغير المتمايزة فقال ابو يعقوب في شرح
 و ابو علي الجبائي وابو اسحاق شمس و ابو الحسن الخياط و ابو القاسم الجبائي و ابو
 البصر و ابو الحسن من حيث شئ والقاسم عبد الجبار ان العدم هو ان لا شئ
 قبل ذلك كما في الوجود وذوات واجباتنا وحقائقنا اثبات من كل شئ
 من الذوات المعدومة عدد غير متمايزة وان تلك الذوات استبانة
 باشياء منها ومنها ان تأثير القائل على الصفات جعل الذوات ذوات على
 جعل الذوات موجودة فان الباري تعالى لا يحد على جعل الذوات
 والجوهر حرم او السواد سوادا وايضا في بيانها الى غير ذلك من الامور
 الممكنة وانما مقدار الباري على اخراج تلك الذوات من العدم الى الوجود
 بان خلق صف الوجود في تلك الماهيات المعدومة ومنها ان تلك الذوات
 متشابهة في كونها ذوات ولا تباين بينها الا بالصفات والبراهين
 او تباينها في استغناءها عن الذوات ومنها احتملا في اثبات شئ
 وما يتبعها في الوجود ومغايرة الخلق للوجود فذهب الجمهور الى ان تلك
 في العدم متضمنة بصفات الاجزاء مع مصادف وان ذات الجوهر موصوفة
 بالجبروت وذات السواد موصوفة بالسواد وغير ذلك ونحوها
 ان تلك الذوات المعدومة عارية عن صف الصفات وان الصفات اذا
 تحصل لها حالة الوجود وواجهت عليه بان الذوات لما كانت متساوية
 في الذاتية وجب ان يلحق على كل واحد منهما ما يقع على الاخرى فلو كانت
 ذوات مهيمنة بنفسه معينة فاختصها بها تلك الصفات المعينة ان كان لا امر

ثم الجبروت

ثم المسمى لما صرح وان كان لا امر في ذلك المسمى ان كان موصوفا بصفات
 عارية عن الذات صف وان كان صفها عاوا الكلام فيه وان لم يكن موصوفا بها
 والصف لها فان كان موصوفا كان نسبتها الى الفعل على السواد وان كان عاريا
 كانت الصفات متحدة لان فعل القائل المقتضى ان يكون كذلك لا يمتنع
 في العدم غاية عن الصفات ثم ورد عليها الصفات لما حاله العدم او حال الوجود
 والا لوجب ان يكون الذوات المعدومة موصوفا بالصفات الغير المتمايزة
 بوجه ان يكون الصفات المتمايزة لها حالة الوجود وكما سألنا ان لا الاول
 بغير ذلك وانما الثاني فلو كانت خلاف المتعدد واجتهدنا انما ينعقد بها
 بوجه الاول لو لم يكن الذوات موصوفة بالصفات حالة العدم لا وفي
 الاشارة عنها الى تلك الحالة في مصادفها وانما في النهاية فيلزم ان يكون
 الذوات واحد وليس كذلك والجواب ان لا امر انها موصوفة بصفات
 الاجزاء لما كانت متميزة لحوادث ان تمتد لها صفات او صفات اخرى
 الاخرى من كاشفاتها والنوع بعضها عن البعض ثم ان تلك الصفات
 زعم ان صفات الجوهر ان يكون عائد الى الجبروت الى ان يخرج الجبروت
 من ركب الجسم عنها ومن الجسم وكلها موصوفة بها كما في الجبروت
 والصفات و غير ذلك والافراد وانبتوا بالصفات انما هي احدية
 العدم الحاصلة حال الوجود والعدم ومن الجوهر والماهية الوجود وتو
 الصفات الحاصلة ما انما على والماهية الغير موصوفة بالصفات المعدومة
 الصادرة عن صفات الجوهر بشرط الوجود والحصول في الجبروت ومن الصفات
 سببها ما كان فيه المخلد بالصفات انما بالجبروت وهو الذي سموت
 كونها كالحاصل بالصفات العائدة الى الجبروت غير متشابهة ولما العائدة
 الى الافراد فثبتت الاولى الصفات الحاصلة حال الوجود والعدم ومن
 صفات الجسم كالمسودات والبياضة وسموتها صفات الافراد والماهية
 الصفات العائدة عن صفات الاجزاء بشرط الوجود ومن الجبروت

الصف

ثم صف

للم ٣

الرابعة ٣

في المحل اجابوا عن قول من يقول علمهم ككلمات الاعراض باسمه الى عدم
لكات حاله في المحل بان العرضه ليست علمه للمحل في المحل مطلقا بل بشرط
الوجود والاسماء صفه الوجود وبني القيا على ما على لا على السواء
حدها وانما يعقل لصفه الوجود ثم احلها عدم او على الخافيه واسه و
او الحسن الحياض او القسم السلفي والعاضه عبد الجبار ان الجوهريه جاره
تغير من علمه له شرط الوجود ودرهم ابو بصير الشحام وابو عبد الجوهري
وابو اسحق بن عباس ان الجوهريه والفرقه واحده لئلا يفرق بينهما
سواء السلفه فزعم الشحام وابو عبد الله انهما الجوهريه كما انها موصوفه
بالجوهريه حاله لعدم فهي ايضا موصوفه بالجوهر حاله لعدم لان الجوهريه الجهر
لا كما تصح واحده لئلا يفرق بين الذات واحدها ايضا
بالاخر فيم احلها بعد ذلك حسب الشحام الى ان الجوهريه حاله عدمه
حامله وتوصف بالحقاني حتى التزم رجلا معدوما على نفس وعلى راسه
فانقشوه وبعده سيف وذهب ابو عبد الله الى ان الجوهريه جوهريه لعدم
غير حاصل في المحل شرط كون الجوهر حاصل في الجوهر وموصوفه بالحقاني والوجود
والا ان عباس فزع اتفاق الذات بالجوهريه حاله عدم وقال لها
كانت الجوهريه عين الجوهر حاله عدم حاله لا الكات الذات
حاصل حاله لعدم في الجوهريه لا شاع التجريد في الحصول في الجوهريه استغنى
بالجوهريه فذلك كل كانت الذات حاله عن صفات الا بحسب ايضا كالجوهريه
وغيره ومنه اصحها نعم في اثبات صفه عدمه مكنونه معدوما فذلك كما
الا باجده الى ان المعدوم نعم ليس له مكنونه معدوما صفه لان المعدوم
لو كانت صفه زاده كانت مفرقة الى الذات التي هي غير ما والمفارقة
الغير مكنون فلا بد له من علمه وعلمه ان كانت تلك الذات له ذات المعدوم
بدوا منها فوجب ان لا يفضل الوجود وان كانت غير ما فذلك القرآن كان
مما كان المعدوم منه حادثه لان فعل الجواهر حادثه فليس من الممكن

الذات معدومه ثم عارضت معدومه ويصح وان صحت ان كان لها اجابا
لئلا من دوامه دوام المعدوم وان كان محققا امتنع راي موجب آخر
والشحام منه كما في الاول فليزعم السلفي ويصح ومنه الحاشيا في
المكان حيث الجوهريه المعدوم والجوهريه المعدوم على ان الجوهريه المعدوم لا يكون
بأنها اجسام حاله لعدم الا ان الحاشيا في قوله قال ومن المتعارف
انما فهم على ان بعد العلم بان المعدوم حاله حاشيا فثبتنا ما علمه في التعريف و
الجوهريه وانما الارسال فليكن الشك في وجوده الى ان يعرف ذلك بالعلم
مستفصله **قال** وقسم الحال الى المحلل وغيره وتعليل الاختلاف بينهما
ذلك ما لا حاجة في ذكره **اقول** لا يخرج من تباين القول على المعدوم
في المخرج الاول ذكره عن الحال فتقوله وتسمي مخط على الامور المذكورة
في تباين القول بان المعدوم شيء المخرج الاول قسم الحال الى المحلل وغيره
فقالوا الحال يشتمل الى شقين حال يكون شئها لشيء معلوما معنى موجودا فكم
بذلك الشئ كما لا يمكن فانها معلوم بالعلم الذي هو معنى موجودا فكم
الحال وكذا القادريه وغيره من الاحوال المحلل وحال غيره معلوم
لشيء معنى موجودا فكم بذلك الشئ كسواء السواء فانها ليست لاجل صفه
تمام ذات السواء والفرق الثاني ان الذات كليا متساوية في الذات
وصحافه بالاحوال فان علمه اختلافها احوال متخالف اليها **قال** ثم
الوجود قد يوجد على الاطلاق فتعابله عدم مثله وقد يتبعها بالاعتبار
ويعقلان وقد يوجد مقيدا فيقابله مثله وتشتد الى الموضوع كما تشار
لكل وقد يوجد شخصيا ونوعيا وجسما **اقول** اعلم ان الوجود قد يوجد مقادرا
من حيث هو غير متبدل باجيد من الالهييات مثل وجود الانسان ووجود
مكون وجودا مطلقا وهو مفهوم الوجود من غير التفات الى ما سبب الالهييات
وتعابله عدم مثله عدم مثله ان يقال الوجود المطلق عدم مطلق وتوجب
الوجود المطلق من غير ان يبعد ما سبب من الالهييات وقد يقع الوجود المطلق

والعدم المطلق وذلك لان العدم المطلق قد تصور في بعض الاشياء
فبعض الاشياء لا يكون المطلق اعني الوجود ضروره استلزام عروضا للمقتضى
عروض المطلق له لكن اعتبارا للمقابل غير اعتبارا لاصحاحه وذلك لان العدم
المطلق من حيث انه سلب للوجود المطلق متقابل له من حيث ان الوجود
المطلق عارض له بحيث يصح وكل واحد من الاعداد من معادلاتها في الاعداد
كونه سلب الوجود فغير اعتبارا كونه مفروضا بما عساه ان سلب له لا يخفى
بل ان سلبه واعتباره انه مفروض له لا تقابل له بحيث منه اصحاح العارض من
المفروض والوجود المطلق والعدم المطلق معتلان معا وقد مر من حيث
سواء تقدم وتأخر وسواء الوجود المختص فاما قد لا يصدق من الماهيات كقول
زيد وجود الانسان فيقابل الوجود المقيد بعدم شيء اي مقيد بما يحد الوجود
كعدم زيد وعدم الانسان والعدم المقيد بعدم شيء في موضوعه مقدم
ومدبر هذا الموضوع فخصيصا كقولنا وجود زيد وعدم زيد وقد لوحظ
شك وجود الانسان وعدمه وقد مر من حيث ما يشبه وجود الحيوان وعدمه
قال ولا حرج بل هو بسيط فلا فصل له **القول** والوجود لا اجزاء
او لا مفهوم اعم منه فلا يكون له جنس الا ان كان جنسه الذي هو مفهومه اعم منه
بما هو بسيط لا لا يكون له جزء اصل لان اجزائه ان كانت موجودة لم
تقدم الوجود وهو شئ الوجود فاعتبر الوجود معه اما بالجزء او بالكل
فان كان الاول يلزم ان يكون الوجود جزءا من شئ فبعدم الوجود على شئ
وان كان الثاني يلزم ان يكون الشئ الذي فرض جزءا للوجود وهو ضال
وان كانت مدونه فبعدم ان يكون الشئ متوقفا برضائه ان كان اعتبارا لعدم
مع الوجود بل بجزئه او مستقوما بما انصف برضائه ان عدمه مع الوجود
وان كان سببا يلزم ان لا يكون له فصل **قال** وتلك كثر الموضوعات
وقال المشكك على غير ما ليس جاز من مطلقا **القول** الوجود لا كثر
بالفصول اذ هو بسيط على كثر كثر الموضوعات الى الماهيات التي هي

على شئ او كون ما
مفروض جزاء ليس له
وذلك لان الوجود
الذي هو

مفروض

لها الوجود فان الوجود العارض لما شاق غير الوجود وانما ذلك في بعض
اشياء كانه في مفهوم الوجود وبسبب اضاعته الى الانسان والعرض
على عوارض الموضوعات اعني اقتراده العارض للماهيات بالمشكك
لان المقول بالمشكك هو كل واحد على افراده لا على سواها بل على اصلها
اما بالتقدم والماخروعة المتصل على المقدار وعلى الماهيات اصلها
في محله وانما بالاولوية وعدمها وتوقع الواحد على لا يستلزم اصلا وعلى شئ
بوجه غير الذي هو واحد اما بالشد والضعف وتوقع الاية على الفلج
والماخروعة فغير الوجود وعلى الوجوه التي هي عوارض الماهيات تشمل
هذه الاقسام فانه يقع على وجوده والعدم وجوده وعلى الماهيات
وعلى وجوده والعدم وجوده والعرض بالاولوية وعدمها وعلى وجوده والعدم
وعلى وجوده والعدم وجوده والشد والضعف والشد والضعف معناه
الاستعداد والضعف اللذين ذكرنا ان الوجود لا يقبلهما فيكون الوجود
مقدرا بالمشكك على عوارض الموضوعات التي هي وجوهات الماهيات
واذا كان مقولا بالمشكك لا يكون جزءا من مطلقا اما بالنسبة الى الماهيات
فلا ذكرنا انه زائد والماهيات الى وجوهات الماهيات التي هي جزءا من فلان
المقول بالمشكك لا يكون داخل في ماية اقتراده الوارثه سواها
بالمشكك لا استعريف ان الماهيات اجزاء لا لا تحتل وقد علمنا على الماهيات
لي يقع عليها بالتوازي **قال** والشبهة من المعقولات الماهية ليست
هذه في الوجود فلما شئ مطلقا ثابت بل هي تعرض لخصائص الماهيات
القول المعقولات الماهية هي العوارض التي تعرض للمعقولات الماهية
في القدم ولم يوجد في الخارج صورة تلتها جتما ولما وقعت في العارض
من التعديل حيث مقتضى ماية والشبهة من المعقولات الماهية ليست
متاصلة في الوجود كما متل الحيوان والانسان بل بالمشكك الذي هو
الماضي العقل وليس للشبهة المطلق وجودا لم يصير حقيقة ففرض لما

صلة

شيء معلوم ثابت على الشبهة تعرض بخصوصيات الالاميات في العقل والوجود
 الشيء موجود في الخارج كان مشاركا لغيره في الشبهة ونما لنا خصوصية
 تكون له شيئا من غير العلم **قال** وقد تميز الاعداد ولهذا استند العلم
 الى عدم العلم لا غير في عدم الشرط وجوده المشروط وجميع عدم العلم
 الاخر فكلما بقي الاعداد **اول** لا خلاف في ان الوجودات متمايزة عما
 العبادات فكلما اختلفا فيها فوجب ان يثبت في العلم متمايزة لانها لو كانت
 متمايزة لكانت متمايزة والثاني ربطا والجزايب انه ان اردنا ان يكون ثابته على
 المتمايزة في الخارج فاللزام منه انه لا يثبت في الشبهة المتمايزة في الخارج
 وان اردنا ان يكون ثابته في العلم فما للامانة من ان الثاني منوع في العلم
 له ثبوت في العلم من راجع الى العلم على ان الاعداد متمايزة بطلان وجوده
 ان عدم المعلول يستلزم عدم العلم ولا يستلزم الى غيره ولا يمنع الى
 فلو لم يكن عدم المعلول متمايزا عن عدم غيره ولا عدم العلم لما كان كذلك
 ان عدم الشرط ينافي وجوده المشروط لا يمنع الى غيره ضرورة امتناع وجوده
 بدون وجود الشرط وعدم غير الشرط لا ينافي فيكون العلم هو شرط العلم
 الذي لا يكون متمايزا فيكون الاعداد من غير العلم الا ان العلم لا يمنع
 لا يمنع فيكون عدم العلم متمايزا عن عدم غيره **قال** ثم العلم قد يكون
 الموجب والاعمال باعتراف **اول** العلم قد متمايزة باعترافه سلب الوجود في
 اللامية وقد تميز باعتبار انهم من المعلومات ولا تميز باعتبار الوجود والاعمال
 يكون مقصودا لا يمتنع في العلم وكل ما يمتنع في العلم يمكن العقل ان يمتنع
 فانه يمكن للعقل ان يمتنع في الوجود والعدم بجميع المعلومات اذا اعتبر العلم
 معقول متمايزا في العلم كان له ان يمتنع من عدمه فكلما كان العلم خارجا في العلم
 العلم متمايزا في العلم من حيث انه رتبة له نوع له من حيث انه علم
 وهو عدم العلم والعدم المتمايز غير متمايزا لغيره من عدمه فكلما كان العلم
 والاعمال على العلم المتمايز باعترافه **قال** وعدم المعلول ليس علم لعدم العلم

الاشياء في العلم من راجع الى العلم على ان الاعداد متمايزة بطلان وجوده

انما جاز

بانه جاز في العلم على انه برهان اني وبالكسب **قال** كما جاز في عدم المعلول
 عدم العلم استشهد ان قال لما كان كمال واحد من العلم والمعلول في العلم الاخر
 كمال واحد منهما كما لا يخفى اني يرفع كل منهما من رتبة العلم الاخر فاستند العلم
 عدم العلم ليس اولى من علمه فلو كان العلم يرفع العلم في العلم في العلم في العلم
 وان كان مستند العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 كذا يمكن ان لا يمنع رتبة العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 رتبة لان العلم رتبة العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 المعلول في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 عند العقل من عدم العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 العقل لا يمتنع في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 ولا يمتنع في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
الامر **قال** والاشياء المتمايزة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الاشياء في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 فان الاشياء اذا وجدت وجد الحيوان من غير علمه في العلم في العلم في العلم
 اي اذا عدم العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 كذا يمكن ان لا يمنع رتبة العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 علم العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الى الاشياء في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 هو المقصود والاشياء في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 العلم ان كان وجوده في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الضمان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 ويستند ان العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 او جعله باطل بطلان العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 ومنه فكلما سلب الوجود والاعمال في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

رفع المعلول كونه المشايخ
 ليس اذا رتب المعلول كونه
 المشايخ

المقربين

ثم هو كقولنا ان الانسان موجود او كقولنا ان رابطة الجمل على راسه
 الانسان موجود كقولنا وعلى تقدير من يكون للجمل نسبة الى الموضوع
 ولا بد لتلك النسبة الى من الامر من كونه في تلك الكيفية ان اعتبر
 في منتهى ما دونه وان اعتبر في المتعلق مع وجوده في تلك الالوانية
 والمادة ثم لا بد من الجمل الى الموضوع ان كان بحيث يستحيل ان يكون
 الموضوع عن ثبوت الجمل في تلك المادة من الوجوب ككيفية كونه
 الى الانسان وان كانا في سبيل استحالة الموضوع عن سلب الجمل
 في تلك المادة من الاستماع ككيفية نسبة الجمل الى الانسان وان كانت
 لا يستحيل استحالة الموضوع عن ثبوت ولا عن سلبه في تلك الكيفية من
 ككيفية سبيل الكتابة الى الانسان وانما اعتبر العقل في الكيفيات
 ومن ادعى في رابطة الجمل الى الموضوع وضربها وكذا العدم
 انه محمول كقولنا الانسان في معدوم وبعدها رابطة الجمل كقولنا
 الانسان انفسه الجمل وعلى تقدير من ثبت مواد في انفسها
 باعتبار العقل كقولنا الانسان يتقن هذه الحيا والحياة او التي في الوجود
 ولا يشترط يدان على فائدة رابطة والامكان على ضيقها **قال** والحيث
 في تعريفها كوجود **اقول** اي الوجود تعريف الوجوب والامكان في الوجود
 كالجمل في تعريف الوجود اي هذه الضيقية عن التعريف اذ كل الامكان
 في الالوانية من غير اعتبار الى فكر التعريف الذي ذكره والموضوع
 بحسب الالوانية بحسب اذنية دورا في تعريف الوجوب باستحالة الامكان
 ثم تعريف الاستحالة بعدم الامكان ثم الامكان بعدم الوجوب فيكون دورا
 وكذا كل من الامكان والاستماع **قال** وقد توجد ذاتية فيكون التعريفية
 لا يمكن اعتبارها وقد يوجد الاولاني باعتبار الغير والشيء ما في الجمع بينهما
 يمكن اعتبارها وما نعلم اننا من الله في الكليات **اقول** الوجوب والامكان
 والامكان قد توجد ذاتية اي كل منها بحسب الذات ولا يكون مشتركا

منها

المعروف

المعروف بحسب هذه الامور الى الواجب والمستبعد والممكن فيتمتع بالامكان
 بين الاشياء لا في الصدق والاذن الكذب بل يكون الصادق على المعنوم
 اياه واحدا منها وذلك لان كل معنوم اذا التفت اليه من غير انفسه
 فاما ان يكون بحيث لا يكون له الوجود والواجب فاني كان الثاني فاما ان يكون
 بحيث يتصل بالوجود او لا يتصل فاشياء كثيرة لا يخرج من معنوم من المعنويات
 عنها ولا يصرف في اشياء منها على ما واحدنا لا اول منها هو الواجب
 والباقي هو المستبعد بذاته وانما ثبت هو ان كان في سبيل هذه التعريفية
 اذ يجوز ان يكون غير اخر وهو ان يكون المعنوم حيث او التفت اليه من غير
 التفت الى غير وجوب له الوجود والعدم واجب بانفسه التعريفية في نسبة
 الى الوجود الخارج الى العقل فتعريف المعنوم من حيث هو وليس له وجود
 اليه وجب لا يتحقق من غير ذلك لان المعنوم الذي قد عرفنا انه وجب له الوجود
 والعدم فهو حيث اذا التفت اليه من غير اعتبارات الى غير ذلك الوجود
 في الخارج فيكون مستبعدا بذاته فلا نعلم من غير انفسه بل من غير ذلك
 من التعريف ان يكون الممكن هو الذي لا يجب له الوجود ولا مستبعدا بذاته
 بل من انفسه في طريق وجوده وعدمه وان كان يكون احد طرفي
 الاخر ولا يمتنع الى حد الوجوب والاستماع فيجوز ان يقع ذلك الطرف في الخارج
 بل في الخارج ولا نعلم من غير احد المتساويين على ما لا يجب فانه لا يجوز ان يكون
 احد الطرفين رافعا على الاخر لذاته لا من غير ذلك الطرفان اما ان يكون
 الطرف الاخر والامكان لان لم يكن طرفا من الطرفين الاخر كان ذلك الطرف
 الاخر كان يكون طرفا في سبيل الاخر لان لم يكن سبب قد وقع الممكن في الخارج
 لا لعدم وجوده فاني المتساوي في اتوني من الطرفين وهو مستبعد في ذلك
 سبب فالمرجع اولى بان لا يتبع وقوعه في سبب وان كان طرفا في سبيل
 وان يجب بذلك السبب اولا ثم يقع في وجوده فيكون على وجهه على الطرف الاخر
 ووجهه على الطرف الاخر فيكون على استواء وان كان ذلك الطرف الاخر يكون

مستبعدا فيكون السبب واجبا
 من غير انفسه الى حد الوجوب
 وان الممكن طرف من الطرفين

استفاد الطرف الآخر فلا يكون واجبا بالذات ههنا وبين سلم انه يجوز ان
احد طرفه عال لاخر لذاته الى حد لا يتصل الى الوجوب لكن وكل الطرف الآخر
كان في وقوع ذلك الطرف او لم يكن فالحال اناني غرض به وتخرج الطرف الآخر
او لا فان انتفع بلزم الانقلاب وان لم ينتفع توثق الوقوع على عدم الطرف
الاخر فلا يكون كائنا قيل ان القول بالحكا وان الواجب ما يقتضي انه وجوده
يقتضي بدمه ان وجود الواجب عنه ذاته اذ لا يقتضي منه والا يتم
تقديمه على نفسه لا محال ان وجود الواجب وجود مخصوص والوجود المخصوص
مقتضي للمطلق ويوضح لانا نقول المطلق ان كان وجود الواجب وجود
غير ذاته والالم يكن مقتضيا لوجوده والواجب عنه ان الحكم جعلوا الوجوب
تارة منه لوجوده وتارة منه لذاته بالقياس الى الوجود فاذا اعتبر الوجوب
من حيث هو مقتضى الوجود وكان متناهي الوجود فلا يكون من غير مقتضيا
علا سواه فاذا أطلق الواجب على الله بهذا الاعتبار لم يقتض ان يكون
وان مقتضى الوجود فالحال من مقتضى بهذا الاعتبار واذا اعتبر الوجوب
حيث هو مقتضى لما فيه يكون معناه ان ذاته مقتضى وجوده وهذا الاعتبار
يكون له وجوده غير لذاته ولا يلزم من مقتضى عليهم وذلك لان الوجود الذي
هو عين ذاته تعالى هو الوجود الخاص والوجود المطلق عارضا له وهو غير يكون
الوجود الخاص الذي هو مقتضى الوجود المطلق وهو الماد من قولهم
ان وجوده يقتضيه ذاته فان قيل فالحال ما ذكرتم بلزم ان يكون كل موجود ممكن
واجبا لذاته وذلك لان الوجود المطلق عارض للوجود الخاص الذي يكون
وجوده الخاص يقتضيه لذاته وجوده المطلق فيكون واجبا لذاته ايجابا بالذات
لكنه غير وجوده الخاص فلا يلزم من انتفاء الوجود الخاص الوجود انتفاء لذاته
الممكن الوجود فالحال يكون الممكن واجبا لان ذاته لا تقتضي وجوده بل يلزم ان
يكون الوجود الخاص لا يمكن واجبا لذاته لانه وجوده اخاص يقتضي الوجود المطلق فلو كان
المطلق ممكن واجبا لذاته والالم يكن الواجب ايضا واجبا لانه لا يمكن
الوجود الخاص الممكن يقتضيه ان مقتضى يكون عارضا لذاته الوجود المطلق وان يلزم

۱۵۸

ذلك ان لو كان الوجود والعدم الخاص للممكن مستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 الوجود الخاص للممكن مستغنيا عن الوجود والعدم الخاص للممكن
 المطلق مستغنيا عن الوجود والعدم الخاص للممكن
 اشياء كثيرة من الواجب والعدم الخاص للممكن مستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 بالعدم ممكن بالذات وبالعدم مستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 قد يوجد وان كان الوجود والعدم الخاص للممكن مستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 سبيل منع الوجود والعدم الخاص للممكن مستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 الى ممكن وانها بالعدم مستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 مستغنيا عن الغير ليس لكن كان مستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 به فلا يكون لعدم حاصل على قدر تحقق الغير الذي يجب فلا يكون الوجود
 بالغير حاصل وكذا نقول اذا امتنع بالغير يكون ذلك بالعدم مستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 فلا يحصل الامر الذي يستند اليه الوجود فلما تحقق الوجود بالغير مستغنيا
 يلزم ان يكون واحد وانما بالعدم مستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 والامتناع بالغير اذا كان ايضا بالذات او مستغنيا بالذات فلا الوجود
 والامتناع الثاني شيان الوجود بالغير والامتناع بالغير وكل من الواجب
 بالغير والعدم مستغنيا عن الغير ليس لكن كان الواجب بالغير مستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 مستغنيا بالغير وكذا المستغنيا بالغير قد توجد علته فيصور واجبا بالعدم واذا اعترضنا
 الى ملكة الذات والامتناع وكل الوجود بالغير المستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 على سبيل منع الخلو او يمنع خلو الممكن عن احد افهومات الوجود المستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 الخلو اذا لم يمنع من الامكان الذاتي واحد الباقين ويشترط الوجود والعدم
 في الامر المستغنيا عن الغير ليس لكن كان بالعدم مستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 في الصفات البية **الواجب** والامتناع مستغنيا عن الغير ليس لكن كان في الامر المستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 تتعلق على كل منهما وتختلف في سبب والواجب فان الوجود مستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 الواجب والامتناع في الامر المستغنيا عن الغير ليس لكن كان في الامر المستغنيا عن الغير ليس لكن كان
 من الوجود والامتناع مستغنيا عن الغير ليس لكن كان في الامر المستغنيا عن الغير ليس لكن كان

[illegible][illegible]

[illegible]

میرزا محمد علی قزوینی

[illegible]

ما ملل

الزجاج كثر المقدار وكثرة المقدار لا يكون احداهما لا محال ان زيادة الزج
 في الكمية يوجب زيادة القوة في ثباتها اذا كان مقدارها في مقدارها
 في المقدار وسطا وقدر النسبة التي يكون في مقدار الزج لان مقدار الزج
 الطفيف يضيف على كماله ولا يكون من السيلاد والحقبة كيف فهو ان يكون
 معدلا في المقدار والخطوط فيكون في كونه شديد الصفا والوضوح واللباس
 القوة لا تصل الى مقادير هذه الاسباب والاسباب في المقدار والخطوط فيكون
 يقبلت والاصل منها في كونه في كمال العلم او القدرة في كونه في كماله
 الاسباب في كونه في كماله والخطوط في كونه في كماله والخطوط في كونه
 والخطوط في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 هذه الامور هي الاسباب الفاعلة في كونه في كماله والخطوط في كماله
 في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 الا ان هذا المقدار من الزج وحده في كونه في كماله والخطوط في كماله
 ان في الاستعداد لا يسلط في كونه في كماله والخطوط في كماله
 بالاسباب في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 العتبات في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 اما في خارج او في داخل من المقدارين ان في كونه في كماله والخطوط في كماله
 خارج في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 الحرف في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 واحد اذا كان في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 فكلما في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 سببا داخل وكما في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 العتبات في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 العتبات في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله

في كونه

الكتابات بالزجاج كثر المقدار وكثرة المقدار لا يكون احداهما لا محال ان زيادة الزج
 في الكمية يوجب زيادة القوة في ثباتها اذا كان مقدارها في مقدارها
 في المقدار وسطا وقدر النسبة التي يكون في مقدار الزج لان مقدار الزج
 الطفيف يضيف على كماله ولا يكون من السيلاد والحقبة كيف فهو ان يكون
 معدلا في المقدار والخطوط فيكون في كونه في كماله والخطوط في كماله
 القوة لا تصل الى مقادير هذه الاسباب والاسباب في المقدار والخطوط فيكون
 يقبلت والاصل منها في كونه في كمال العلم او القدرة في كونه في كماله
 الاسباب في كونه في كماله والخطوط في كونه في كماله والخطوط في كونه
 والخطوط في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 هذه الامور هي الاسباب الفاعلة في كونه في كماله والخطوط في كماله
 في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 الا ان هذا المقدار من الزج وحده في كونه في كماله والخطوط في كماله
 ان في الاستعداد لا يسلط في كونه في كماله والخطوط في كماله
 بالاسباب في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 العتبات في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 اما في خارج او في داخل من المقدارين ان في كونه في كماله والخطوط في كماله
 خارج في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 الحرف في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 واحد اذا كان في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 فكلما في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 سببا داخل وكما في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 العتبات في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 العتبات في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله
 في كونه في كماله والخطوط في كماله والخطوط في كماله

الخطوط في كماله

في كونه

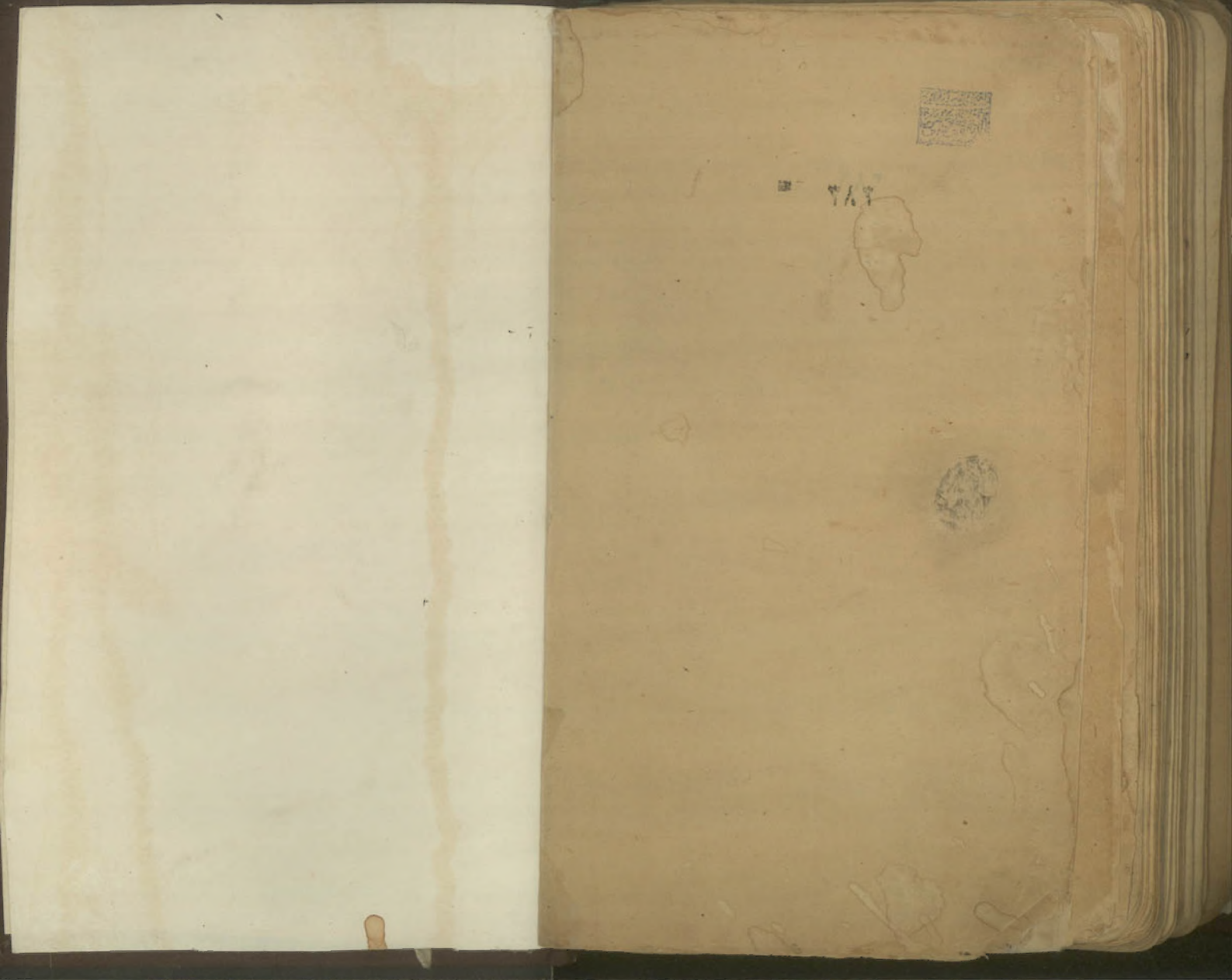
في كونه

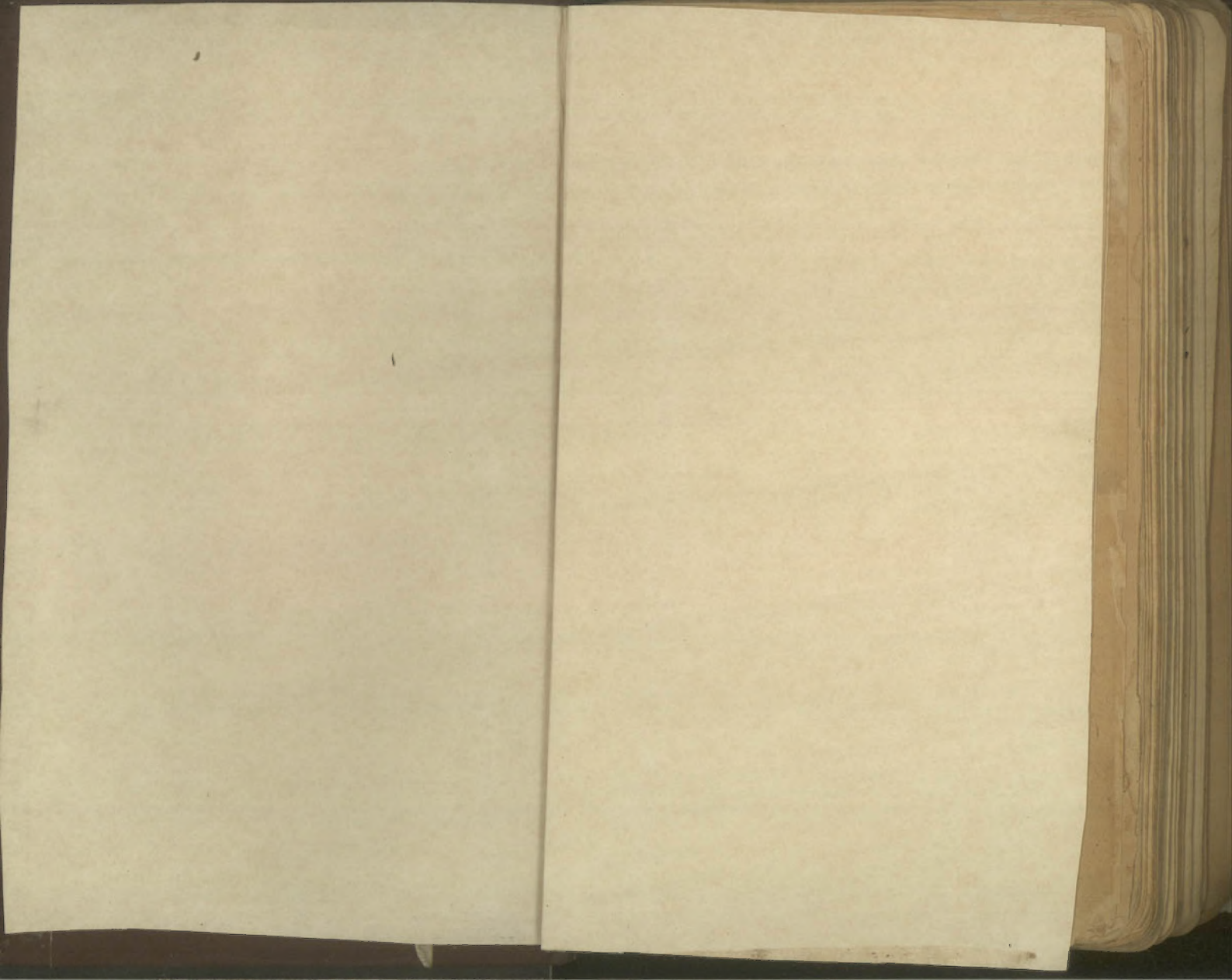
[illegible][illegible]

[illegible]

282

281





140